احتجاجات واشتباكات داخل "سجن بدر1"... وحملة "أسرى الحرية في مصر" تدق ناقوس الخطر

جنيف
15 يونيو/ حزيران 2026

تتابع حملة "أسرى الحرية في مصر" بقلق بالغ التقارير والشهادات المتواترة التي أدلت بها عائلات المعتقلين السياسيين المحتجزين في "سجن بدر 1"، والتي تكشف عن تصعيد خطير وغير مسبوق في أساليب القمع والاتتهاك داخل الجدران الصماء لهذا السجن.

سياسة التجريد والعقاب الجماعي كأداة للتنكيل

وثّقت شهادات ذوي المعتقلين شنّ قوات السجن حملات تفتيش تعسفية ومتكررة، تستهدف تجريد الأسرى السياسيين من أمتعتهم الشخصية وأدواتهم المعيشية الأساسية التي تُعينهم على تحمل قسوة الاحتجاز.

ولا يمكن وصف هذا السلوك إلا بأنه سياسة منهجية للإذلال وكسر الإرادة، تنتهك صراحةً قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.

عزل تام وضغوط نفسية حادة على العائلات

ولم يقتصر هذا التنكيل على تجريد الأسرى من احتياجاتهم المادية داخل الزنازين؛ إذ توازت هذه الإجراءات القمعية مع قيام إدارة السجن بقطع قنوات التواصل تماماً ومنع الزيارات العائلية بشكل كامل.

هذا العزل يضع عائلات الأسرى المعتقلين تحت وطأة ضغوط نفسية حادة، ويجرم متات الأسر من الاطمئنان على سلامة ومصير ذويهم خلف الأسوار، وهو مسلك يرقى إلى مرتية التعذيب النفسي الممتد بحق المحتجزين وعائلاتهم على حد سواء.

واننا في حملة "أسرى الحرية في مصر" تعلن للرأي العام المصري والدولي ما يلي:

1	نُدين بأشد العبارات الاجراءات القمعية كافة من تفتيش مهين وتجريد قسري وحصار على الزيارات في سجن بدر 1.
2	نُحملُ السلطات المصرية وإدارة السجن المسؤولية القانونية والأخلاقية الكاملة عن سلامة الأسرى السياسيين جسدياً ونفسياً.
3	نطالب بفتح أبواب الزيارة فوراً، وتمكين الأهالي والمحامين من التواصل المباشر مع المحتجزين للتثبت من سلامتهم.
4	ندعو المنظمات الدولية والهيئات الحقوقية كافة إلى التدخل العاجل، وتسليط الضوء على ما يجري في أقبية سجن بدر 1، ومحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات الصارخة.
5	تدعو الحملة المجتمع المدني الدولي وحركات التضامن العالمي وأصحاب الضمائر الحرة على مؤازرة الأسرى السياسيين في مصر، وتكثيف الجهود الدبلوماسية والحقوقية لضمان استعادة حريتهم وفك قيد أسرهم.

ليسوا سجناء، بل أسرى

#أسرى_الحرية_في_مصر

المنظمات الموقعة على البيان: